الأمم المتحدة S/2011/451

مجلس الأمن

Distr.: General
26 July 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولاً – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) التي طلب فيها المجلس إطلاعه بانتظام على التقدّم المحرز في تنفيذ الاتفاق المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، الذي وُقِّع في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في أديس أبابا. ويبين التقرير آخر التطورات في أبيي ويوفر معلومات حديثة عن نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

٢ – طوال الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، شكل النزاع بشان وضع منطقة أبيي في المستقبل واحدة من أكبر العقبات الماثلة أمام تنفيذ الاتفاق وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وأدت الدعاوى المتضاربة بشأن ملكية الأراضي وحق استخدامها بين مجموعتي دينكا نقوك والمسيرية، والتي تفاقمت نتيجة لوجود احتياطات نفطية عالية الجودة بالمنطقة وقيام حكومتي الشمال والجنوب باستخدام المجتمعات المحلية كأدوات لمصلحتيهما، إلى إبقاء أبيي على شفا النزاع، ليتفجر الوضع من حين لآخر في شكل صدامات خطيرة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية. ونتيجة لذلك، لم يحرز سوى تقدم محدود بشأن الجوانب الأساسية من بروتوكول أبيي المرفق باتفاق السلام الشامل، عقب قيام حزب المؤتمر الوطني برفض النتائج التي خرجت بها لجنة حدود أبيي، ورفض مجموعات المسيرية لقرار محكمة التحكيم الدائمة، وعدم اكتمال تنفيذ الأحكام المتعلقة بتقاسم الثروة. كذلك تعطل الاستفتاء بشأن مستقبل أبيي نتيجة للنزاعات بشأن معايير الأهلية للمشاركة وبشأن الحدود.

الرجاء إعادة استعمال الورق

تدهور الحالة الأمنية

٣ - في الفترة التي سبقت إجراء الاستفتاء على تقرير مصير جنوب السودان، ازدادت التوترات حدة في أبيي في أواخر عام ٢٠١٠ مما أدى إلى سلسلة من الأحداث العنيفة في المنطقة في أوائل كانون الثاني/يناير وتكدُّس للقوات النظامية وغير النظامية من الشمال والجنوب. واستجابة لذلك، ونظرا لعدم وجود اتفاق نهائي على وضع منطقة أبيي، اتفق طرفا اتفاق السلام الشامل على ترتيبات أمنية مؤقتة، في اتفاقي كادقلي في يومي ١٣ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وفي اتفاق أبيي في يوم ٤ آذار/مارس، نصت على نشر وحدات متكاملة مشتركة ووحدات شرطة متكاملة مشتركة لكفالة الأمن، وعلى انسحاب جميع القوات الأخرى من المنطقة. إلا أن تلك الاتفاقات لم تنفذ إلا جزئيا، ووقعت سلسلة من الأحداث العنيفة بين الطرفين و/أو القوات المقاتلة بالوكالة عنهما في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١١.

٤ - وتدهورت الحالة الأمنية في أبيي أكثر عندما وقع هجوم، في ١٩ أيار/مايو، على قافلة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان وتنقل وحدة متكاملة مشتركة تابعة للقوات المسلحة السودانية في دوكورا، وهي منطقة تسيطر عليها شرطة الجنوب التي انتشرت فيها من طرف واحد في آب/أغسطس ٢٠١٠. وردا على ذلك الحادث، قامت القوات المسلحة السودانية فورا بنقل لواء مشاة إلى منطقة أبيي وقصفت مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان في عدة أماكن، واستولت على بلدة أبيي وكل المنطقة الواقعة شمال نهر كير/بحر العرب. ويظل الجيش الشعبي لتحرير السودان مسيطرا على المنطقة جنوب النهر. وفي ٢١ أيار/مايو، عقب الاستيلاء على بلدة أبيي، قامت حكومة السودان من طرف واحد بحل هيئة إدارة أبيي.

٥ - وأثناء الأحداث العنيفة، فر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مدني جنوبا، وشوهد تدفق لعناصر المسيرية دخولا إلى بلدة أبيي وأُطلقت تصريحات حماسية ذات لغة عدائية من شخصيات على أعلى المستويات من طرفي اتفاق السلام الشامل. وبدءا من ٢٤ أيار/مايو، لوحظ تمركز للقوات التابعة للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة جسر البنطون، وهي نقطة عبور هامة على نهر كير/بحر العرب. ومن بعد تم تفكيك الجسر، لينقطع بذلك طريق السفر البري بين بلدة أبيي وأقوك وجنوب السودان. وفي غضون ذلك، تعرضت بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى قيود على تحركاتها فُرضت من قبل القوات المسلحة السودانية، ومن قبل عناصر المسيرية أحيانا، وتعرضت البعثة إلى استعراضات عدائية استهدفتها. وفي ٢٤ أيار/مايو، تعرضت أربع مروحيات تابعة للبعثة إلى إطلاق نار من مواقع

قريبة من مقر البعثة في أبيي، إلا أنها لم تصب بأذى. وتظل الحالة الأمنية متوترة ويصعب التنبؤ بها، مع استمرار ورود الإفادات عن حوادث إطلاق نار متفرقة. وتواصل القوات المسلحة السودانية الإبقاء على وجود بري كبير في المنطقة كما تواصل احتلال بلدة أبيي.

عملية التفاوض

٦ - استجابة للحالة في أبيي، فإن الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ، برئاسة الرئيس تابو امبيكي، وبدعم من حكومة إثيوبيا وبعثة الأمم المتحدة في السودان وجهات معنية أخرى، قام بتيسير اجتماعات رفيعة المستوى بين طرفي اتفاق السلام الشامل في أديس أبابا حضرها الرئيس عمر البشير والنائب الأول سلفا كير يومي ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، وقعت حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان على الاتفاق المذكور آنفاً بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي.

٧ - وينص الاتفاق على إنشاء سلطة إدارية لمنطقة أبيي، تدار على نحو مشترك من قبل رئيس للسلطة تعينه الحركة الشعبية لتحرير السودان ونائب للرئيس تعينه حكومة السودان، وتعمل بمثابة سلطة مدنية محلية وتمارس السلطات المنصوص عليها في بروتوكول أبيي المرفق باتفاق السلام الشامل باستثناء الإشراف على الأمن والاستقرار وتعزيزهما. ونقل الاتفاق تلك السلطات إلى لجنة مشتركة منشأة حديثا للإشراف على أبيي، ومؤلفة من عضوين من كل طرف ومُيسِّر تعينه مفوضية الاتحاد الأفريقي، على أن تقدم اللجنة تقاريرها لرئيسي السودان وجنوب السودان. ونص الاتفاق كذلك على الانسحاب الكامل لجميع العناصر المسلحة من المنطقة وجعل المنطقة منزوعة السلاح بالكامل، وأن تراقب ذلك لجنة مراقبين عسكريين مشتركة أُنشئت حديثا وتتبع للجنة المشتركة للإشراف على أبيي. واتفق الطرفان أيضا على إنشاء جهاز شرطة لأبيي يشمل وحدة خاصة لمعالجة المسائل المتصلة بهجرة الرحل.

٨ - ودعما لهذه الترتيبات ولتوفير الأمن في منطقة أبيي، طلب الطرفان إلى الأمم المتحدة نشر قوة أمنية مؤقتة لأبيي يتم تشكيلها من لواء مدرع توفره قوة الدفاع الوطنية الإثيوبية. وطلب الطرفان أيضا أن تتولى القوة مهام الرصد والتحقق، وحماية أفرقة الرصد، وتوفير الأمن داخل منطقة أبيي، وحماية حدود أبيي، ودعم جهاز شرطة أبيي، وتيسير المساعدة الإنسانية، وحماية المدنيين المعرضين لخطر وشيك. ومع ملاحظة أن الاتفاق وبروتوكول أبيي سيظلان منطبقين إلى حين تسوية مسألة الوضع النهائي لأبيي، التزم الطرفان أيضا بالنظر بحسن نية في المقترحات المقدمة من الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ بشأن الوضع النهائي لأبيي.

٩ - وأنشأ مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة الأمنية المشتركة لأبيي بموجب القرار ١٩٩٠ (٢٠١١)، بولاية تتمثل في مهام الرصد والتحقق فيما يتصل بإعادة نشر القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، أو من يخلفه، من منطقة أبيي؛ والمشاركة في الهيئات المعنية في منطقة أبيي؛ وتقديم المساعدة والمشورة التقنية في الأعمال المتعلقة بالألغام؛ وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية وحرية تنقل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؛ وتعزيز قدرات جهاز شرطة أبيي؛ وتوفير الأمن للهياكل الأساسية النفطية حسب الضرورة، بالتعاون مع جهاز شرطة أبيي. وأذن المجلس أيضا للقوة الأمنية المؤقتة، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بأن تضطلع، ضمن قدراتها ومنطقة انتشارها، بحماية موظفي القوة الأمنية المؤقتة وموظفي الأمم المتحدة ومرافق القوة والأمم المتحدة ومنشآتهما ومعداتهما؛ وكفالة الأمن وحرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وأعضاء اللجنة المشتركة للمراقبين العسكريين والأفرقة المشتركة للمراقبين العسكريين؛ وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك في منطقة أبيي؛ وحماية منطقة أبيي من الغارات التي تشنها عناصر غير مأذون لها؛ وكفالة الأمن في المنطقة. علاوة على ذلك، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يكفل رصد حقوق الإنسان بفعالية، وإدراج نتائج ذلك الرصد في تقاريره المقدمة إلى المجلس.

١٠ - ومنذ التوقيع على اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه، قام الطرفان بتسمية مرشحيهما للسلطة الإدارية لمنطقة أبيي إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن ترشيح رئيس السلطة. بيد أن الطرفين قبلا بترشيحات بعضهما البعض للجنة المشتركة للإشراف على أبيي. وإحراز تقدم في إنشاء هذه الهيئات أمر ضروري من أجل تنفيذ الأحكام الأخرى في الاتفاق، خاصة تشكيل جهاز شرطة أبيي.

١١ - وفي أديس أبابا، في ٢٩ حزيران/يونيه، وقع الطرفان اتفاقا بشأن أمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة، أكدت فيه حكومتا السودان وجنوب السودان من جديد التزامهما باتفاق ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن إنشاء آلية سياسية وعسكرية مشتركة وبشأن ورقة كوريفتو للموقف المشترك التي وقعت في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٠. وبالإضافة إلى الآلية، ينص اتفاق أمن الحدود على إنشاء منطقة حدودية آمنة ومنزوعة السلاح بعرض ١٠ كيلومترات خارج خط حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، إلى حين تسوية وضع المناطق المتنازع عليها والترسيم النهائي للحدود، ويطلب إلى القوة الأمنية المؤقتة توفير حماية القوة لبعثة دولية للتحقق من الحدود ورصدها. ووفقا للاتفاق، فإن القوة الأمنية المؤقتة وإدارة عمليات حفظ السلام ستتشاوران مع الطرفين، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، بهدف تحديد الدور الذي يمكن للقوة الأمنية المؤقتة الاضطلاع به دعما لآلية الحدود. وبعد

تلك العملية، سأتقدم بتوصياتي إلى مجلس الأمن بشأن إمكانية تعديل ولاية القوة الأمنية المؤقتة للقيام بهذه المهام.

ثالثا – الحالة الإنسانية

١٢ – منذ أن شنت القوات المسلحة السودانية حملتها الهجومية على أبيي في أيار/مايو ٢٠١١، شهدت أبيي نزوحا للسكان نحو الجنوب وأعمال نهب وحرق لبيوت الأهالي المصنوعة من القش على نطاق واسع وغير ذلك من الأضرار التي لحقت بالممتلكات على يد ميليشيا المسيرية أساسا. وبحلول ٢١ أيار/مايو، كان معظم السكان المدنيين قد غادروا بلدة أبيي. ويقدر عدد النازحين حاليا بحوالي ٠٠٠ ١١٣ شخص، منهم ما يزيد عن ٠٠٠ ٩٨ نازح مسجل لدى المنظمة الدولية للهجرة والسلطات المحلية في جنوب السودان. ويوجد النازحون بأكبر عدد في أقوك الواقعة على بعد ٤٠ كيلومترا جنوب أبيي (حوالي ٠٠٠ ٢٧ نازح) وفي أجزاء من ولاية واراب في جنوب السودان (حوالي ٣٠٠ ٥٥ نازح)، إضافة إلى نازحين في ولايات الوحدة وغرب وشمال بحر الغزال (حوالي ٠٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٩ و ٠٠٠ ٢ نازح على التوالي)، مما يزيد من الضغط على القدرات المحدودة لحكومة جنوب السودان والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في الميدان. ولمواجهة نزوح السكان، انتقل العاملون في مجال المساعدة الإنسانية من بلدة أبيي إلى أقوك في جنوب السودان، حيث يواصلون تقييم الاحتياجات الطارئة وتلبيتها عن طريق توفير الأغذية والملجأ وغير ذلك من لوازم المساعدة في حالة الطوارئ.

١٣ – وبرعاية من ''أصدقاء أبيي'' برئاسة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، أنشئ فريق للتخطيط يتألف من ممثلي وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية من أجل وضع استراتيجية مشتركة لبرمجة أنشطة الإنعاش في أبيي تشمل تقسيما واضحا للعمل وتسلسلاً للأنشطة ومقاييس محددة بوضوح. غير أنه من غير المرجح أن يعود النازحون إلى المنطقة قبل أن تنشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بالكامل وقبل أن تنسحب القوات المسلحة السودانية والعناصر المسلحة من أبيي.

رابعا – حقوق الإنسان

١٤ – ظل حتى الوقت الراهن من الصعب التأكد من الحقائق المحيطة بالادعاءات الكثيرة التي تفيد بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في أبيي، بسبب شواغل تتعلق بالوضع الأمني وبإمكانية الوصول المحدودة إلى أبيي وبحماية الشهود. غير أن بعثة الأمم المتحدة في السودان تمكنت من إجراء تحقيقات أولية بإجراء مقابلات مع النازحين في جنوب السودان

قبل أن تنهي البعثة عملياتها في ١٠ تموز/يوليه. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١)، وعلى إثر انسحاب بعثة الأمم المتحدة في السودان، تعتزم المفوضة السامية لحقوق الإنسان إيفاد بعثة تقييم للقيام بما يلي: (أ) تقصي الخيارات والتوصية باتخاذ إجراءات متابعة عملية فيما يتعلق بجملة أمور منها وضع استراتيجية للاضطلاع بأنشطة رصد حقوق الإنسان بفعالية، بالتشاور مع السلطات المحلية وحكومة السودان؛ (ب) تقييم الحقائق والملابسات المحيطة بالأحداث التي وقعت مؤخرا في أبيي، بما في ذلك التشريد القسري للمدنيين، وقياس مدى رغبة النازحين في العودة. وسيضطلع بالبعثة أيضا في إطار الولاية العامة المسندة إلى المفوض السامي على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨.

خامسا – نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

١٥ – حتى ٢٥ تموز/يوليه، وصل ٤٥٣ من القوات إلى منطقة أبيي الواقعة في بلدة أبيي ودفرة. ويجري أيضا التخطيط لتقديم التدريب التمهيدي للقوات في موقع الفريق في أقوك. وبدأ مقر للقوة المتقدمة عمله، وأصبح الدعم اللوجستي متوفرا، وأخذ التعريف التمهيدي للقوات بمهامها مجراه.

١٦ – وفيما يتعلق بعنصر الشرطة المأذون به من قبل مجلس الأمن والمتألف من ٥٠ ضابطا، يجري العمل على وضع مفهوم للعمليات من أجل مناقشته مع السلطات المحلية المختصة وطرفي اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه. وستراعى في نشر أفراد الشرطة احتياجات السلطات المحلية والتوقيت المناسب فيما يتعلق بإنشاء جهاز الشرطة في أبيي.

١٧ – وفيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام، تظل إدارة عمليات حفظ السلام متأهبة لنشر أفرقة التدخل السريع وقدرات للتنسيق والتحقق من الجودة من أجل الاضطلاع بالعمليات الإنسانية الطارئة المتعلقة بالألغام، بما في ذلك أنشطة المسح وإزالة الألغام، والتوعية بمخاطرها. وستتصدى هذه القدرات للتهديدات المحتمل أن تشكلها الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات، وستكفل إجراء جميع الأنشطة المتعلقة بالألغام في إطار التقيد بالمعايير الدولية لمكافحة الألغام. ورغم أنه لم ترد حاليا أي تقارير مؤكدة عن زرع ألغام أرضية جديدة في أبيي، فإن مخلفات الحرب من المتفجرات لا تزال تشكل تهديدات مباشرة للسكان المحليين وللعائدين وللعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وقد تضع قيودا أمام أنشطة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في المستقبل. وستجرى مناقشات مع السلطات المحلية والنظراء الوطنيين من أجل تحديد نطاق هذه المساعدة وتوقيتها تحديدا دقيقا.

١٨ - ونشر بعثة بمثل هذا الحجم والطابع في فترة زمنية ضيقة يضع تحديات كبيرة. وفي حين تمكنت الوحدة العسكرية الإثيوبية من الانتشار بالاعتماد على نفسها خلال المرحلة الأولية للنشر، هناك الآن حاجة ماسة إلى توفير الأراضي لأجل مقر القوة الأمنية، وبناء المعسكرات، وتوظيف أفراد الشرطة والأفراد المدنيين ونشرهم، وبناء هيكل أساسي متين للاتصالات، وإبرام عقود تجارية جديدة أو تعديل القائم منها. ويتطلب عادة إنجاز هذه الأنشطة وما يتصل بها من أعمال عدة أشهر، وهي فترة طويلة غير مقبولة نظرا لتقلب الوضع محلياً في أبيي. لذا يجري اتخاذ التدابير من أجل كفالة بدء تشغيل القوة الأمنية بأسرع وقت ممكن، ومنها تطبيق عناصر استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي تطبيقا كاملا، بما في ذلك استخدام المراكز العالمية والإقليمية لتقديم الخدمات، والاستفادة من قدرات البعثة السابقة للأمم المتحدة في السودان (قيد التصفية) أينما ومتى كان ذلك مناسبا، وتوخي أقصى درجات المرونة في اختيار الموارد البشرية ونشرها.

١٩ - ويواجه نشر القوة الأمنية فعلا بعض القيود المفروضة من قبل حكومة السودان، ولا سيما القيود على استخدام قاعدة الأبيض للوجستيات من أجل تنقلات الأمم المتحدة بالهليكوبتر وتنقلات المتعاقدين بالمركبات. فقد أصرت الحكومة على أن يتم دخول القوة الأمنية عبر كادقلي، ورفضت الإذن بنقل شحنات بعثة الأمم المتحدة في السودان من الأبيض إلى أبيي وملكال ومواقع الأفرقة التي توفر قاعدة اللوجستيات الإمدادات لها. ووضع أفراد من الحكومة مركز قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي موضع التساؤل بوصفها بعثة للأمم المتحدة، وذلك ما لا يتفق وقرار مجلس الأمن الذي أنشئت بموجبه القوة الأمنية وطلب فيه إلى الأمين العام وحكومة السودان إبرام اتفاق لمركز القوات.

٢٠ - ومع بدء موسم الأمطار، سيجري نشر ما تبقى من أفراد القوة الأمنية في ظروف تزداد صعوبة. لذا يتحتم على حكومتي السودان وجنوب السودان القيام بكل ما يلزم من أجل تيسير نشر القوة الأمنية. ويجب التفاوض بشأن اتفاق لمركز القوات وفقا لطلب مجلس الأمن وإجراء مفاوضات بسرعة بشأن توفير الأراضي لجميع قواعد عمليات السرايا المزمع إقامتها. وفضلا عن ذلك، من الضروري أن تنسحب جميع القوات الأخرى فورا من المنطقة مع نشر البعثة، من أجل كفالة تنفيذ القوة الأمنية لولايتها والاضطلاع بعملها بفعالية ونزاهة.

سادسا - الجوانب المالية

٢١ - سيتم على المدى القصير تمويل بعثة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مؤقتا من المخصصات المعتمدة من قبل الجمعية العامة لبعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة الميزانية

٢٠١١-٢٠١٢، مع الإذن لها باستخدام تلك الأموال لدى الدخول في التزامات إلى أن تعتمد ميزانية كاملة في وقت لاحق من السنة. وأذن المراقب المالي أيضا بملاك مؤقت للقوة الأمنية يتألف من ٢٠٧ وظائف مدنية مؤقتة.

سابعا – ملاحظات

٢٢ – بعد مرور شهر واحد على الإذن بإنشاء قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، أجد ما يشجعني في الإفادة بأن أكثر من ٤٠٠ من القوات قد نشرت فعلا في الميدان في أبيي. وإني ملتزم تماما بدعم تنفيذ اتفاقي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه، وأنا متفائل بأن القوة الأمنية ستكون قادرة على توفير وجود قوي لردع نشوب النزاع ولتيسير الإدارة المشتركة بين الطرفين والترتيبات الأمنية. غير أنه يقع على عاتق الطرفين ضمان توفير الظروف المثلى لنجاح القوة الأمنية ببذل جهود مضاعفة من أجل دعم النشر، وسحب قواتهما، وتنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه.

٢٣ – ومن الأهمية بمكان أيضا إدراك أن هذه الترتيبات ودور الأمم المتحدة في أبيي أمور تدخل في إطار التسوية المؤقتة للوضع. فوجود قوة دولية في أبيي يجب أن يوفر الظروف المناسبة لإجراء المفاوضات بشأن التسوية الدائمة لمركز المنطقة لا أن يعرقله، وذلك وفقا لاتفاق السلام الشامل ومبادئ هيئة التحكيم الدائمة. وسيستلزم ذلك أن يعتمد كلا الطرفين حلولا توفيقية عسيرة من أجل إيجاد تسوية سياسية دائمة تلبي احتياجات جميع أصحاب المصلحة.

٢٤ – وباستقلال جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه، لم تعد المنازعة بشأن الوضع النهائي لأبيي مسألة سودانية داخلية. ففضلا عن تأثيرها على أصحاب المصلحة المحليين، فقد أصبحت مسألة ذات اهتمام ثنائي تخص حكومتين تتمتعان بالسيادة. ولذلك، فإن تسوية المسألة بالغة الأهمية من أجل إرساء علاقات مستقرة وسلمية بين السودان وجنوب السودان واستقرار إقليمي أوسع نطاقا. وسعيا لتحقيق نفس الغرض، يجب على الحكومتين أيضا أن تسويا المسائل الأخرى ذات الأهمية البالغة، ألا وهي العنف المتواصل في ولاية جنوب كردفان وعدم تسوية ترتيبات رئيسية من ترتيبات ما بعد الاستفتاء، بما في ذلك الحدود بين الشمال والجنوب. ولذلك أدعو حكومتي السودان وجنوب السودان إلى إكمال المفاوضات المعلقة في أقرب وقت ممكن.

٢٥ – وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر للفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس امبيكي، لتيسيره المفاوضات التي أدت إلى إبرام اتفاق

٢٠ حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أشكر رئيس الوزراء مليس زيناوي لمشاركته الشخصية في المفاوضات وللعرض الذي قدمته حكومته بتوفير قوات لنشرها في أبيي. إضافة إلى ذلك، أثني على ممثلي الخاص، السيد هايلي منقريوس، وعلى موظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان، لما يبذلوه من مساع لدعم المفاوضات للتوصل إلى تسوية للأزمة في أبيي، وأرحب بأفراد القوة الأمنية الوافدين المتأهبين لأداء دور حيوي في سبيل إرساء الاستقرار في أبيي خلال الأشهر المقبلة.